مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٧٣**

الأربعاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد توسي
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسن
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا، والفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

02-74652 (A)
0274652

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا، والفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سنستمع إلى إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا، والفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولي بيتر كولبي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت؛ والسيد ريتشارد راين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا؛ ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛ والسيد كيشوري محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا؛ والسيد جاغديشن كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ والسيد ويغر كريستيان سترومن، رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد أولي بيتر كولبي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت.

السيد كولبي (تكلم بالانكليزية): دعوني أبدأ بالتأكيد على أني أتكلم بصفتي الشخصية وليس بالنيابة عن أعضاء لجنة القرار ٦٦١.

خلال العامين الماضيين، استمر حجم عمل اللجنة في ازدياد. وتناولت اللجنة طائفة واسعة من المسائل ذات الطابع المعقد والمتنوع. وبسبب تعقد المسائل المدرجة في جدول الأعمال، اتسمت اجتماعات لجنة القرار ٦٦١ غالبا بالمناقشة الصريحة بل حتى بالجدل. ولم نتمكن من تحقيق نتائج بشأن كل المسائل، لكننا تمكنا، في اعتقادي، من القيام بأعمال تعود بالنفع على الشعب العراقي، في الوقت الذي نفذنا فيه بإخلاص مختلف قرارات المجلس.

وأولت اللجنة أولوية كبرى لتنفيذ العقود المقدمة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وركز كثير من اهتمام اللجنة على مسألة التأخيرات المتعلقة بالعقود؛ وأكملت

اللجنة سلسلة اجتماعاتها غير الرسمية بشأن الأنشطة القطاعية، مع عروض قدمتها وكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية.

وفي وقت مبكر من هذا العام، بدأ المجلس العمل بقائمة استعراض السلع ومجموعة جديدة من الإجراءات، مسهلا بالتالي تدفق السلع الإنسانية إلى العراق. وكان هذا حدثا هاما خلال فترة عملي رئيسا للجنة، وأود أن أشيد بأعضاء المجلس الذين عملوا بجهد كبير لجعل اتخاذ القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) أمرا ممكنا.

وكفل مكتب برنامج العراق، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية انتقالا سلسا إلى الإجراءات المنقحة في الوقت المحدد، وأنا أود أن أعرب عن التحية لهم أيضا.

وحقق تنفيذ قائمة استعراض السلع وإجراءاتها تحسنا تمس الحاجة إليه في تدفق السلع إلى العراق. ومع ذلك، تأثرت المنافع، إلى حد ما، بالنقص في تمويل البرنامج الإنساني. ولا يزال نقص التمويل يثير قلق اللجنة البالغ. ومسألة زيادة العائدات للبرنامج الإنساني إلى الحد الأقصى نوقشت بشكل مكثف في لجنة القرار ٦٦١.

وكرس وقت طويل لمناقشة انتهاكات الجزاءات المبلغ عنها، وكذلك الاستثناءات الإنسانية بموجب القرار ٦٦١، وخدمات سفن نقل الركاب والرحلات الجوية إلى العراق، وتطبيق المادة ٥٠ من الميثاق. وللمزيد من التفاصيل بشأن عمل اللجنة في هذا الشأن، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مختلف التقارير المقدمة من اللجنة إلى المجلس.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عقدت اللجنة ٣٣ اجتماعا رسميا. وبصفتي رئيسا، قدمت إحاطات إعلامية شفوية للبعثات المهتمة وللصحافة بشأن عمل اللجنة بعد كل اجتماع رسمي. وعقدت اللجنة أيضا مشاورات غير رسمية متكررة على مستوى الخبراء.

وكما قال الأمين العام في تقريره إلى المجلس المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن المقصود أن يكون البرنامج الإنساني في العراق بديلا عن النشاط الاقتصادي الطبيعي. وما دامت الجزاءات سارية، ليس هناك بديل عن البرنامج لمعالجة الحالة الإنسانية في العراق. وبالرغم من نواحي القصور في البرنامج، إلا أنه أحدث، ولا يزال يحدث، تغييرا كبيرا في معيشة العراقيين العاديين.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي بتقديم خالص تقديري إلى المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، السيد بينون سيفان، وهيئة موظفيه وإلى أمين اللجنة السيد جينغزهانغ وان وآخرين في الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن. لقد كان ما قدموه من دعم وإرشاد عظيم القيمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير كولبي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير ريتشارد راين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا.

السيد راين (تكلم بالانكليزية): باتخاذ القرار ١٤٤٨ (٢٠٠٢) في الأسبوع الماضي، حل مجلس الأمن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا. ولذلك، لا أستطيع أن أتكلم بوصفي رئيسا للجنة، حيث إن اللجنة لم يعد لها وجود. حتى ولو كانت موجودة، أعتقد أن التعليقات التي سأدلي بها هنا اليوم لا يمكن الإدلاء بها إلا بصفة شخصية أو وطنية. وبالطبع سيكون هناك التقرير السنوي للجنة القرار ٨٦٤. وأعتقد، في الحقيقة، أن أعضاء المجلس قد تسلموا بالفعل مسودة عنه.

إن الظروف المحيطة بإنهاء اللجنة ظروف سعيدة، وهي نوع الظروف التي يأمل المجتمع الدولي فيها. إن التطورات العسكرية والسياسية الإيجابية التي حصلت في أنغولا منذ أوائل هذا العام قدمت للمجلس أساس اتخاذ الإجراء الذي نرحب به والذي اتخذه الأسبوع الماضي. ومن الصعب أن نقيس بدقة مدى تأثير جزاءات المجلس – ويمتد هذا ليشمل إجراءات لجنة القرار ٨٦٤ – على الأحداث في أنغولا. وأعتقد، رغم ذلك، أنه يصح القول إن جهود المجلس كان لها بعض التأثير على ما حدث.

وقد يكون أفضل مقياس مباشر هو مقارنة كيف كان المجتمع الدولي ينفّذ الجزاءات في بداية عام ١٩٩٩ وبين الحالة في بداية عام ٢٠٠٢. ولعدة سنوات سابقة، شاهدنا تجاهلا واسع النطاق إن لم يكن تجاهلا كاملا لتدابير المجلس ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وقد أطال ذلك أمد الصراع في أنغولا و لم يفعل شيئا لتدعيم سمعة المجلس أو سمعة الأمم المتحدة. ويذكر أنه تحت رئاسة السفير فاولر، ممثل كندا، تمت إضافة دينامية جديدة إلى هذا الملف. ولن أكرر التفاصيل هنا. وبإيجاز، فعلى الرغم من أن المجلس، من خلال القرار الابتكاري ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، قد أبلغ المجتمع الدولي بأن الجزاءات المفروضة على يونيتا لا ينبغي استمرار معاملتها على أنها نمر من ورق: فإن الإفلات من العقاب سيقابل بكل ما للقرارات المعنية من قوة.

ونص القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) على عدد من الخطوات، لم يكن من ضمنها ما هو أهم من إعطاء نظام الجزاءات بعض القوة إلا إنشاء آلية لرصد الجزاءات المفروضة على أنغولا في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وسمحت الآلية للجنة الجزاءات بتلقي معلومات إضافية وتفصيلية عن انتهاكات الجزاءات، وبالتحقيق في ما نجم عن تلك المعلومات. وقد أرسل مجرد وجودها بالذات تحذيرا قويا بأن اللجنة لديها ذراع أخرى من شأنها أن ترصد بمنهجية وبصورة دائمة انتهاكات الجزاءات ومن ينتهكها. وإنني على قناعة بأن ذلك كان رادعا قويا لأولئك الذين قد تورطوا بالفعل في انتهاك الجزاءات أو فكروا في القيام بذلك. وأود أن أشيد إشادة خاصة بتفاني وعمل السفير خوان لارين، رئيس آلية الرصد، وزملائه في الآلية.

إن الجو المنسجم الذي اتسم به عمل اللجنة وعدم وجود خلافات سياسية بشأن الصراع في أنغولا ذاتها كانا عاملين مهمين أسهما في نجاح عملها. وبوصفي رئيسا للجنة، رأيت، وساندني جميع الأعضاء في ذلك، ضرورة وجود جدار واقٍ بين نظام الجزاءات والمسار السياسي الذي يتتبعه الأمين العام. وفي رأيي، كان من المهم الحفاظ على الفرق بين عمل اللجنة وذلك المسار السياسي. وكان التقاطع الذي حدث بين هذين الخطين في الأسابيع القليلة الماضية، حينما حدث تداخل بين نظام الجزاءات وعمل اللجنة المشتركة التي تم إنشاؤها بموجب بروتوكول لوساكا، تطورا حتميا ونرحب به في ظل الظروف السائدة. ولكن، حتى تلك اللحظة التاريخية، كان من المهم لأهدافنا المشتركة تفادي التداخل. وأعتقد أننا قد نجحنا بصورة جيدة في ذلك.

إن النهج الموحد الذي اعتمدته اللجنة فتح الطريق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لاعتماد القائمة المنقحة لكبار مسؤولي يونيتا والأعضاء البالغين في أسرهم. أولئك الذين ظهرت أسماؤهم في القائمة كانوا عرضة لقيود السفر وقيود مالية. وبذلك أرسلت اللجنة إشارة متجددة عن جديتها إلى يونيتا ومؤيديها. ونجم عن ذلك بصورة مباشرة، أن سبع دول أعضاء في الأمم المتحدة جمدت حسابات مصرفية لأشخاص وردت أسماؤهم في القائمة.

وأشركت اللجنة أيضا منظمة من القطاع الخاص للتحقيق في الشبكات المالية الدولية ليونيتا. وعلى الرغم من أن أعمال التحقيق لم تسفر عن أي معلومات جديدة عن

عمليات يونيتا المالية، إلا أنني أعتقد أن إشارة قوية أخرى، قد تم إرسالها إلى يونيتا والمجتمع المالي الدولي حيال تصميم المجلس على إغلاق أكبر عدد ممكن من المسارات.

إن تعاون أعضاء اللجنة والدول الأخرى الأعضاء امتد خارج نيويورك. وبصفتي رئيسا، زرت ١١ دولة، حيث أثرت، عادة على المستوى الحكومي، أولويات لجنة الجزاءات. وقد أثبتت هذه الزيارات أنها مفيدة للغاية من أجل التعرف على الحكومات وأطراف أخرى مهتمة وإقامة اتصالات مباشرة معها، بغرض جمع المعلومات ونقل رسالة عن استمرار مجلس الأمن في تصميمه على التأكد من تنفيذ تدابيره.

وظل أحد الجوانب المهمة لعمل لجنة الجزاءات في العامين الماضيين يتمثل في المستوى العالي للتعاون الذي تلقته من حكومة أنغولا. وليس سرا أن العلاقة بين الأمم المتحدة وأنغولا لم تكن دائما علاقة جيدة. ومع ذلك، أعتقد أن عمل اللجنة وتأثير ذلك على تقليل قدرة يونيتا على شن الحرب قد أديا إلى زيادة مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن من وجهة نظر أنغولا.

وقد اضطلعت السلطات الأنغولية بدورها في هذا الأمر، وخصوصا أثناء العامين الماضيين، حينما اشتركت في مناقشات ثنائية مع عدد من الدول التي كانت قدمت الدعم إلى يونيتا. وأدى الاتحاد الأفريقي كذلك دورا، حينما أنشأ لجنة مخصصة بشأن تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. وزارت اللجنة عددا من الدول، من ضمنها بعض الدول التي تسببت في شيء من القلق لآلية الرصد. وقد عقدتُ شخصيا عددا من الاجتماعات المفيدة مع اللجنة المخصصة.

وبصفتي رئيسا، تابعت على نحو وثيق جدا عملية كيمبرلي، بتركيزها على صناعة الماس، واشتركت مع ترتيبات واسينار، بتركيزها على الأسلحة. وكان كلا هذين المجالين في جوهر الصراع الأنغولي. وعلى الرغم من وجود أمور معقدة للغاية، من ضمنها مصالح تجارية قيِّمة، يسرني أن ألاحظ أن عملية كيمبرلي قد حققت تقدما كبيرا. وينبغي التعامل مع بعض هذه القضايا ذاتها على نحو أكثر إلحاحا في مجال الأسلحة – على سبيل المثال، في مجال وضع علامات على الأسلحة وتسجيل أسماء تجار وسماسرة الأسلحة.

وتطرقت لجنة القرار ٨٦٤ وذراعها التحقيقي إلى العديد من الجوانب الحساسة والمعقدة التي لم تكن خالية من أوجه الخلاف. وإن أمورا مثل تجميع قوائم بأسماء الأشخاص الخاضعين لقيود مالية وقيود على السفر، واستخدام استشاريين خارجيين للمساعدة في أعمال اللجنة، ودور سماسرة الأسلحة، وقدرة صناعة الماس ورغبتها في ضبط أعمالها بصورة أفضل، وكيفية تشجيع الدول الأعضاء كل على حدة على اتخاذ إجراء بدعم نظام الجزاءات، أمور تحتاج إلى قدح زناد الفكر. ويظل العديد من تلك الأمور قيد النقاش، وقد يكون من الضرورة، أو لأسباب أخرى، التعامل معها على أساس كل حالة على حدة.

وهناك قضية أود أن أضيفها إلى برنامج الجزاءات وهي الخط الذي ينبغي أن ينتهجه المجلس حيال المتهربين من الجزاءات بعدما يتم حل نظام الجزاءات. وفي ظل هذه الظروف، هل المجلس مستعد للتغاضي عما سلف، أو هل ينبغي أن يفكر المجلس في ملاحقة الآثمين بهدف ردعهم؟ وفي حال طُلب إجراء أنشطة متابعة، يُطرح السؤال الوجيه المتمثل في من ينفذ ذلك.

ليس في نيتي أن أثير مناقشة بشأن هيكل دائم للرصد. ومع ذلك، فإن مسألة المتابعة هي من المسائل المشروعة التي يجب إثارتها. ونعتقد أن ذلك عنصر هام يدعم استحداث هيئة دائمة يمكنها أن تجمع الأدلة والاستخبارات،

وتساعد في إنشاء ذاكرة مؤسسية في الأمم المتحدة في هذا الصدد.

كثير من المسائل التي أثيرت في عمل اللجنة المنشأة بالقرار ٨٦٤ شغلت على نحو متزامن وقت لجان الجزاءات الأخرى، وبدرجة ملحوظة اللجان التي تتعامل مع مسألتَي سيراليون وليبريا. وإذ نأخذ كل شيء في الاعتبار فإننا نرى أن الأساليب الأكثر ابتكارا وبساطة، الأكثر تدخلا، التي اعتمدها المجلس ولجانه في الفترة منذ نشر تقرير فاولر في آذار/مارس ٢٠٠٠ واتخاذ القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) بعد شهر واحد من نشر ذلك التقرير، قد أثمرت فوائد حقيقية. إلا أن أوجه النجاح تلك يجب ألا تؤدي بنا إلى التهاون. فمن الممكن أن يؤدي التفكير المبتكر وصقل الممارسة إلى تحقيق المزيد من النجاح.

إنني أعرف من عملي رئيسا للجنة ٨٦٤ وبوصفي ممثلا لبلد عضو في المجلس أنه يجري تفكير كثير في المجلس وخارجه في نيويورك وفي أماكن أخرى. وأشجع على الاستمرار في ذلك التفكير، كما أشجع - حيثما يكون ذلك مفيدا - على استخدام الخبرات المكتسبة من عمل اللجنة ٨٦٤ لنسمح للجزاءات بأن تؤدي دورا إيجابيا في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأقدم الآن إحاطة إعلامية بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وبما أن مسؤولية ترؤس اللجنة مسؤولية شخصية، فإنني أقدم هذا التقرير أسوة بالسفيرين الآخرين، كولبي وراين، اللذين تكلما قبلي.

خلال العامين الماضيين، أتيحت لي الفرصة لتولي رئاسة اللجنة ١٢٦٧ التي كانت معروفة باسم اللجنة المنشأة بشأن أفغانستان. إن تغيير الاسم أمر له دلالته بالنسبة لهذه اللجنة لأنه يعبِّر عن التطورات التي جعلتها تصبح أداة ذات نطاق عالمي للتصدي لشبكة الإرهاب التي تشكل اليوم تحديا من أكبر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وسأبدأ بالحديث عن الجهود المتفانية التي يبذلها جميع أعضاء هذه اللجنة وعن العمل الداعم الذي تقدمه الأمانة العامة. إن التقرير بشأن العمل الذي قمتُ به في عام ٢٠٠١ صدر في الوثيقة S/2002/101. وسينشر التقرير الخاص بالعمل الذي قمتُ به هذا العام في الأيام المقبلة. وأود أن أشير أيضا إلى تقارير فريق الرصد التي قدم آخرها إلى اللجنة في الأسبوع الماضي، وسيتم تعميمه بعد وقت قصير كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

تتميز اللجنة ١٢٦٧، إلى جانب نطاقها العالمي، بأن لها سمة خاصة أخرى، فهي لجنة الجزاءات الوحيدة النشيطة المنشأة لمكافحة الإرهاب، وخصوصا إرهاب أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة والطالبان وكل المرتبطين بهم.

لقد تم تطبيق أول الجزاءات ضد الطالبان قبل عامين تقريبا من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وتم توسيع نطاق التدابير الجزائية بعد ذلك لتشمل تنظيم القاعدة. ومن بين أعمال الإرهاب المختلفة التي شهدناها في السنتين الأخيرتين، سنواصل التشديد على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في العام الماضي. لقد أثارت تلك الأعمال الإرهابية بضعة أسئلة عن دور مجلس الأمن فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في الرد القوي على خطر هذه المنظمات. ومن هذه الأسئلة: هل هناك افتقار إلى المعلومات؟ هل تم اتخاذ أي قرار؟ وهل يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات وقائية؟

أستطيع أن أؤكد للمجلس أننا كنا مقصِّرين في الوفاء بمسؤولياتنا تجاه التحديات الجديدة التي يمثلها الإرهاب. لهذا، أوجه الآن مناشدة من أجل أن نعوض ما فات وأن نؤدي واجباتنا في مجلس الأمن وكأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام.

في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، اتخذ المجلس القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) الذي وسّع بموجبه نطاق الجزاءات ليغطي العالم كله. ولشمولية الجزاءات في هذا النظام سمة خاصة تجعلها تختلف عن نظم الجزاءات الأخرى الحالية، الأمر الذي يثير تحديات خطيرة في وجه تنفيذها.

وكما قلت في مناسبات أخرى، يجب أن تكون مكافحة الإرهاب وقائية في طبيعتها حتى تكون فعالة. فإلقاء القبض على أي شخص مسؤول عن زرع قنبلة عمل إيجابي يخدم العدالة دونما شك. ولكن الأفضل منع حدوث العمل الإرهابي.

وكان يتعين على اللجنة في ممارستها لأنشطتها أن تتعامل مع طلبات والتماسات من أناس ادَّعوا بأنهم تضرروا بشكل ظالم من تطبيق الجزاءات. وفي هذا السياق، لا بد لي من القول إن مناقشة هذه المسألة ليست بالأمر الهين. غير أن من الواضح على أي حال أنه ليس بوسع اللجنة أو المجتمع الدولي الاقتصار على استنفاد كل الإجراءات القضائية بغية إصدار حكم على أحد ما بعد ارتكاب عمل إرهابي. وعلى الرغم من أننا ندرك أننا يتعين علينا أن نتوخى الحيطة والحذر لمنع اتخاذ إجراءات تعسفية، فمن الصحيح بنفس القدر أننا يجب أن نبذل جهودا وقائية ماهرة جدا وجعلها أكثر شمولا. وفي هذا الصدد، تتيح المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إجراءات لإضافة أسماء جديدة إلى القائمة ولاستبعاد بعض الأسماء المدرجة فيها.

يتضمن نظام الجزاءات الحالي ثلاثة عناصر هي: تجميد الموارد المالية، ومنع السفر، وفرض حظر على الأسلحة.

فيما يتعلق بتجميد الموارد، ليس من السهل محاولة إجراء تقييم قاطع للنتائج التي تحققت. ومع ذلك، فإن تنظيم القاعدة لا يزال يحصل على موارد مالية واقتصادية كبيرة كما قيل في تقرير فريق الرصد. ويتعين علينا أن نستخدم ملكة إبداعنا لنتوصل إلى سبل تؤدي إلى زيادة فعالية هذا التدبير.

وبالنسبة لمنع السفر، فإننا لم نتلق حتى الآن أي معلومات تتعلق بأشخاص مدرجين على قائمة اللجنة حاولوا السفر وتم منعهم نتيجة لهذا التدبير. ومع ذلك، فإن فريق الرصد وجه نظر أعضاء اللجنة إلى ضرورة استخدام قائمة اللجنة بطريقة تحددها سلطات الهجرة في البلدان الأعضاء. ولهذا يجب أن تكون القائمة دقيقة قدر الإمكان.

واسترعى الخبراء نظر اللجنة أيضا إلى الكيفية التي يتم بها تغيير أي اسم بسهولة وبطريقة قانونية في بعض البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا أن نفكر في وضع مجموعة من التوصيات بشأن ما ينبغي أن تفعله سلطات الهجرة في أي بلد عندما تجد نفسها تواجه أحد الأشخاص المدرجين على القائمة. هل يجب اعتقال ذلك الشخص؟ هل تعيده إلى المكان الذي أتى منه؟ ما الذي يمكن أن تفعله تلك السلطات؟

وفيما يتعلق بالتدبير الثالث، وهو فرض حظر على الأسلحة، من الصعب أيضا تطبيق ذلك التدبير بمعزل عن غيره. وتتماشى توصيات الخبراء مع التوصيات التي خلصت إليها محافل شتى نوقشت فيها مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وخصوصا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووضعت شتى أفرقة الخبراء التي ترصد نظم الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن توصيات مماثلة. وسيكون من المناسب إجراء مناقشة بشأن هذه التوصيات، خصوصا وأنها تنطلق من التجربة الملموسة التي اكتسبها الخبراء في أفرقة الرصد هذه في تعاملها مع حالات محددة للحظر على الأسلحة.

وتشكِّل قائمة الأشخاص والكيانات المرتبطة بالطالبان أو بتنظيم القاعدة أو بأسامة بن لادن الأداة الرئيسية المتوفرة للجنة. وتضم القائمة في هذه المرحلة أسماء ٢٣٢ من الأفراد وأسماء ٩٢ من الكيانات الخاضعة للجزاءات. ومن الواضح أننا يتعين علينا أن نبذل جهودا إضافية لمحاولة جعل القائمة أكثر تحديدا وقابلية للاستفادة منها.

ثمة جانب آخر يحتاج إلى التشديد عليه. لقد كشف فريق الرصد أسماء ما لا يقل عن ١٠٤ أفراد ليسوا مدرجين في القائمة، ولكن تم تحديدهم أو اتهامهم بأن لهم روابط مع تنظيم القاعدة، وفقا لمعلومات مستقاة من الصحف أو مصادر أخرى. بل إن بعض هؤلاء الأفراد تم إلقاء القبض عليهم.

وهنا أود أن أشير إلى أن الدول الأعضاء تقع على عاتقها التزامات تتعلق بتقديم معلومات إلى اللجنة. وينبغي أن يتم النظر في هذه المسألة بصفة خاصة في الشهر المقبل، عندما يتعين علينا أن نبحث تمديد الولاية.

وفيما يتعلق بالتعاون الذي تلقيناه من الدول الأعضاء، كانت النتائج معتدلة. وإضافة إلى الأسماء المتبقية التي يتعين تضمينها في القائمة التي أشرتُ إليها قبل برهة، تم تلقي ٨٠ تقريرا من الدول الأعضاء. بيد أن المزيد من البلدان ما فتئت تقدم طلبات إلى اللجنة لإضافة أسماء إلى القائمة. وحسبما ذُكر في تقرير اللجنة، قدم ٥٩ وفدا طلبات من هذا النوع إلى اللجنة.

لقد أشرتُ في مناسبات سابقة إلى تقارير فريق الرصد. وتتضمن هذه التقارير توصيات تقتضي قيام لجنة القرار ١٢٦٧ باتخاذ إجراء مباشر، فضلا عن توصيات أخرى ذات طبيعة عامة، يتعين أن تأخذها الدول الأعضاء في الحسبان. وفي شهر كانون الثاني/يناير القادم، وعملا بأحكام الفقرة ٣ من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، يتعين على المجلس أن يستعرض الجزاءات المفروضة بغية تقييم فعاليتها، وإذا اقتضت الضرورة، تعديلها أو تشديدها.

وأود أن أؤكد، على غرار ما فعلنا في مناسبات سابقة، أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتحلى بقدر أكبر من النشاط في أعماله ذات الصلة بمهام لجنة القرار ١٢٦٧ - أي أنشطة وأعمال لجنة مكافحة الإرهاب - وبصفة خاصة، بإعداد إجراءات وقرارات ضد الدول والأفراد والمنظمات التي تشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أنشطة إرهابية. وبعبارة أخرى، يتعين علينا أن نمضي الآن قدما من الإطار العام للتعاون إلى تنفيذ التدابير بالنظر في حالات محددة. وبغية القيام بذلك، يتعين استعراض وتعديل ولاية لجنة مكافحة الإرهاب. وهذا مجال لم نتمكن فيه بعد من تحديد نقاط حقيقية للاتصال والتبادل. وفي عالم مثالي من التعاون الفعال، ينبغي أن يُسهم وجود لجنة مكافحة الإرهاب في فعالية لجنة القرار ١٢٦٧. لكن من الواضح أنه لا تزال توجد فجوة بين إطار التعاون الذي أنشأته لجنة مكافحة الإرهاب والتنفيذ الفعال في قضايا محددة، الذي هو ميدان عمل لجنة القرار ١٢٦٧.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أنه، بالرغم من أن الإرهاب الدولي ليس ظاهرة جديدة، فإنه اكتسب بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بُعدا إضافيا يتمثل في تحدي السلام والأمن الدوليين. والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في إندونيسيا وكينيا، ضمن بلدان أخرى، أدت أيضا إلى إثارة وعي المجتمع الدولي إزاء حقيقة أننا نواجه ظاهرة عالمية. هذا التحدي يقتضي أن نضطلع بأعمالنا بهمة وأن نتوخى الحيطة والحذر وأن نجد آليات ابتكارية لمكافحته.

أستأنِف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيشور محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا.

السيد محبوباني (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالثناء عليك، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه الجلسة، التي أعتقد بأنها مفيدة جدا، لأنه أولا لا توجد آلية رسمية لتسليم رئاسة لجنة تابعة لمجلس الأمن. وفي حالتنا، على سبيل المثال، فإننا لا نعرف من سيكون الرئيس التالي للجنة جزاءات ليبريا. ولذلك، فإن الغرض الذي ترمي إليه ملاحظاتنا اليوم هو مساعدة الرئيس القادم على الاضطلاع بعمله عندما يتولى رئاسة اللجنة. وفي معرض ذلك أود أن أؤكد، على غرار ما فعلتم أنتم، وما فعل السفير كولبي والسفير راين، على أنني سأتكلم بصفتي الشخصية فحسب.

كنبذة عامة، توجد في الوقت الحاضر ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة فقط تخضع للجزاءات المفروضة على الدولة. والجزاءات في حالات أخرى، إما رُفعت أو عُلقت أو أنها فرضت على أطراف من غير الدول. وهذه الدول الثلاث هي العراق وليبريا والصومال. الجزاءات المفروضة على العراق هي، بطبيعة الحال، أكبر مهمة. والجزاءات المفروضة على ليبريا مهمة أصغر. وأشيد بالعمل الذي أنجزه السفير كولبي.

وفي حالتنا، فُرضت ثلاثة تدابير على ليبريا: توسيع نطاق حظر ١٩٩٢ على الأسلحة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١؛ وحظر أيار/مايو ٢٠٠١ على الاستيراد المباشر وغير المباشر لجميع أنواع الماس الخام من ليبريا؛ وحظر سفر كبار أعضاء الحكومة الليبرية وكبار الضباط العسكريين وأزواجهم، والأفراد الذين يقدمون دعما ماليا وعسكريا لفئات الثوار في المنطقة، حسبما حددت لجنة الجزاءات. وتم تمديد هذه التدابير الثلاثة لفترة سنة أخرى في أيار/مايو ٢٠٠٢ بموجب القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢).

واسمحوا لي أن أعلِّق بإيجاز على مسألة أداء اللجنة. من حيث الأساس، لقد قلنا للمجلس في مشاورات رسمية، إن لدينا أخبارا طيبة وأخبارا سيئة. الأخبار الطيبة هي أننا ربما نجحنا في تحقيق الهدف الوارد في الفقرة ٣ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) الذي ”يؤكد أن المطالب المبينة في الفقرة ٢ أعلاه تستهدف الوصول إلى تحقيق مزيد من التقدم في عملية إقرار السلم في سيراليون“. وكما نعلم جميعا، الأخبار الطيبة هي أن عملية السلام في سيراليون تمضي على نحو حسن، لا سيما منذ أن أعلن الرئيس كباح نهاية الحرب في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، ومنذ أن استكملت سيراليون بنجاح انتخاباتها في أيار/مايو من هذه السنة.

الأخبار السيئة هي أن التقارير الثلاثة لأفرقة الخبراء وثَّقت استمرار حكومة ليبريا وفئات أخرى، بما في ذلك جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في انتهاك الجزاءات. ويشكل ذلك، حسبما أعتقد، معضلة أمام المجلس في السنة القادمة من حيث مراعاة الاعتبارات السياسية للأهداف التي تحققت في مقابل الاعتبارات القانونية لاستمرار الانتهاكات. هذا هو التحدي الذي يتعين على المجلس أن يواجهه في السنة القادمة.

وبصدد التحدث عن عمل اللجنة في السنة القادمة، لقد حاولنا توثيق الدروس التي اكتسبناها. ووصلنا إلى تسجيل سبعة دروس، نود أن نتشاطرها مع المجلس.

الدرس الأول أن من الأهمية القصوى بمكان لأي رئيس للجنة الجزاءات أن يقوم بزيارة المنطقة. وليس هناك على الإطلاق بديل عن الاتصال المباشر من جميع الأوجه مع البلد الذي فُرضت عليه الجزاءات وعن الاتصال المباشر بالبلدان الأخرى في المنطقة. وفي هذا الصدد، يتعين عليَّ

القول بأننا قمنا بزيارة مفيدة جدا في نيسان/أبريل ٢٠٠١، وأهنئ الأمانة العامة على العمل الجدير بالثناء الذي قامت به لتنظيم زيارتنا. وبالنسبة لي، كشفت الزيارة إلى المنطقة النقاب عن أمور كثيرة. وعندما وصلتُ إلى هناك، شرحتُ لجميع الليبريين الذين تقابلت معهم أن مجلس الأمن فرض بعض الجزاءات الذكية جدا: حظر على الأسلحة، وحظر على الماس وحظر على السفر. ولكن تبين لي حسبما سأورد فيما بعد، أن الجزاءات قد خلّفت أيضا أثرا نفسيا على السكان كافة. وهذا شيء لا يستطيع المرء أن يكتشفه إلا بالذهاب إلى المنطقة بنفسه. إنه شيء ينبغي أن يحظى باهتمامنا.

الدرس الثاني الذي تعلمناه هو أن من الأهمية بمكان أن نضع سياسة شاملة لأي ترتيبات للجزاءات. الجزاءات وحدها لا يمكن أن تكون السياسة الوحيدة للمجلس. وبصراحة، وبالنسبة لحالة ليبريا، هناك مشكلة مستمرة: عدم معرفة الأهمية النسبية التي تكتسيها الجزاءات ضمن سياسة المجلس الشاملة. ولكن السفير أغيلار سنسر تمكن من حل هذه المشكلة. ونتقدم له وللوفد المكسيكي بالتهنئة على نجاحهما في إقناع المجلس باعتماد البيان الرئاسي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ المتضمن في الوثيقة S/PRST/2002/36. ونعتقد بأن البيان تكملة هامة للعمل الجاري بشأن الجزاءات في ليبريا.

الدرس الثالث الذي تعلمناه هو أن من الأهمية القصوى بمكان أن تتوفر موارد كافية للجنة الجزاءات. والمشكلة هنا لدى أي لجنة جزاءات - لأني متأكد أن هذا ينطبق على لجان أخرى أيضا - هي بوضوح عدم وجود موارد لرصد التقيد بالجزاءات. وبالنسبة لحالة لجنة جزاءات ليبريا، اعتمدنا على فريق الخبراء المخصص الذي أنشئ لها. ولكن المشكلة فيما يتعلق بأفرقة الخبراء تلك تكمن في أنها تعمل على أساس متقطع. فهي تبدأ عملها بشكل مفاجئ، لتستمر في العمل لمدة ثلاثة أشهر، وتصدر تقريرا ثم تعلق أعمالها بعد ذلك. ثم تكون هناك فجوة. وعندما يقتضي الأمر الحصول على المزيد من المعلومات، تستأنف الأفرقة عملها مرة أخرى لبضعة أشهر قبل أن تعود إلى التوقف. وعملية التوقف ثم استئناف العمل تلك تثير المشاكل، لأن ما يحدث، مثلا، هو أننا نفقد بعض أركان الخبرة. لقد فقدنا رئيس فريق الخبراء ومع مرور الوقت، فقدنا كذلك أحد الخبراء، هو خبير الشرطة الجنائية الدولية.

وبذلك تهدر المعلومات عندما تُحل الأفرقة. ولهذا، فقد أوصينا بضرورة اتخاذ قرار مبكر في العام القادم بالنسبة لتشكيل هذا الفريق لأنه كلما توفر وقت أطول كان العمل أفضل. وأود أن أشدد على أنه رغم الظروف غير المرضية التي تعمل تلك الأفرقة في ظلها، فمن الجدير بالملاحظة أنها قدمت إلى المجلس تقارير قيمة ومتعمقة.

أما الدرس الرابع الذي تعلمناه فيتعلق بالصعوبات في تنفيذ الجزاءات. وسأتطرق بإيجاز إلى حظر الأسلحة والماس والحظر المفروض على السفر. فيما يتعلق بحظر الأسلحة، أعتقد أننا جميعا نعرف - وهو الأمر الموثق في آخر تقرير لفريق الخبراء، أن حظر الأسلحة ينتهك بشكل سافر من جانب حكومة ليبريا والليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وفي الواقع، إن التقرير المتعلق بالفترة الأخيرة يشير إلى أنه في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٢، وصل إلى ليبريا أكثر من ٢٠٠ طن من الأسلحة والذخائر. وفي نفس التقرير، ورد في الفقرة ٧ أن الفريق لاحظ أن الأسلحة ما زالت تصل إلى المتمردين الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية عن طريق بلدان مجاورة. إذا، من الواضح أن حظر الأسلحة لا يعمل كما ينبغي وأن هناك شيئا لا بد أن يفعله المجلس في هذا الشأن.

وعلاوة على ذلك، فإن المجلس لا يولي اهتماما كافيا لتنفيذ أحكام الفقرة ٤ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، التي تطالب جميع دول المنطقة بأن تمنع الجماعات المسلحة من استخدام أراضيها لتحضير وشن هجمات على البلدان المجاورة.

أود أيضا أن أتناول مشكلة محددة تنشأ عن الإجراءات التي يستخدمها فريق الخبراء. فالأسلوب الأساسي الذي يستخدمه الخبراء هو ''التشهير''. فهم يسمون البلدان الضالعة بأسمائها معربين عن الأمل في أن يردع ذلك البلدان عن انتهاك حظر الأسلحة. ولكن أحيانا، في بعض الحالات، تقول البلدان بأنها تحتاج إلى المزيد من المعلومات، أو تسأل إن كان يمكنها أن تشرح ما حدث. ونصل بعد ذلك إلى مشكلة عملية، لأنه عندما تنتهي ولاية الفريق يتم حله وليس هناك آلية متاحة داخل الأمانة العامة للتعامل مع ردود الدول الأعضاء أو الأشخاص الذين يطعنون في صحة الادعاءات الواردة في تقارير الخبراء، أو التعامل مع طلبات الدول الأعضاء والأشخاص الواردة أسماؤهم في تلك التقارير ممن يرغبون في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تلك الادعاءات.

وفي هذا الصدد، أعرب عن التأييد للنقطة التي أثارها السفير راين، ومفادها أنه لا بد أن يعالج المجلس مشكلة الاستمرارية في هذا الشأن وأن يحتفظ بالخبرات للتعامل مع شكاوى الدول الأعضاء. ولدي اقتراح واحد محدد، فإذا اقتضى الأمر، مثلا، تشكيل فريق الخبراء مرة أخرى، ينبغي الاحتفاظ بأحد الخبراء على الأقل ليتولى الرد على استفسارات الدول الأعضاء، إذا هي أثارت أي أسئلة بشأن تقارير فريق الخبراء.

ثانيا، فيما يتعلق بحظر الماس، من الواضح أن ثمة شواهد أيضا على أن هذا الحظر لا يعمل بصورة جيدة. وهناك أيضا توجه عكسي فيما يتعلق بالماس الليبري الذي يتم تهريبه إلى خارج ليبريا ويباع إلى البلدان المجاورة. أود أيضا أن أشير إلى أنه رغم مطالبة القرار لليبريا صراحة بإنشاء نظام لشهادات المنشأ للماس، فلم توفر لها المساعدة الفنية لهذا الغرض. وفضلا عن ذلك، ثمة مشكلة أخرى ينبغي التعامل معها، إذ أن عمليات حظر الماس التي فرضها المجلس ونظام المراقبة الدولي الذي أنشأته عملية كمبرلي ربما كانت لا تعمل بشكل متناسق بالضرورة وأن ثمة حاجة إلى مواءمة هاتين الآليتين أيضا.

ثالثا، من الواضح أنه من بين كل أنواع الحظر المفروضة على ليبريا، يبرز الحظر على السفر بوصفه أكثر التدابير فعالية. وذلك يؤثر بوضوح على ليبريا أكثر من أي شيء آخر. كما أن ذلك الإجراء هو الأكثر إثارة للجدل، لأنه ليس ثمة معيار ثابت لقيد الأسماء في قوائم حظر السفر أو شطبها منها. ونتيجة لذلك، عادة ما يُقترح إدراج أسماء أشخاص في قوائم الحظر بناء على معلومات يقدمها بعض أعضاء لجنة الجزاءات، فيوافق الأعضاء الآخرون بوجه عام على إدراج الأسماء في القائمة أو شطبها على أساس الثقة.

ولكن، نظرا لعدم وجود قواعد واضحة لإدراج الأسماء في تلك القوائم أو شطبها، تنشأ مواقف مثل الحيلولة دون إدراج اسم ما في القائمة بسبب معارضة عضو واحد، أو يستبقى اسم كان ينبغي شطبه، لنفس السبب. وأعتقد أن ثمة حاجة إلى عملية أكثر شفافية في اللجنة فيما يتعلق بإدراج أو حذف الأسماء من قوائم حظر السفر. وأقولها بصراحة، إنه من الصعوبة بمكان، عندما يكون المرء رئيسا لمثل هذه اللجنة ويواجه بشخص يكتب لك رسالة طويلة ومؤثرة يشرح فيها لماذا ينبغي أن يرفع اسمه من القائمة، ثم يجد الرئيس نفسه مضطرا للرد قائلا: آسف، لا يمكننا أن نوافق على ذلك، بينما لا تستطيع أن تذكر له أسبابا لذلك.

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بقائمة حظر السفر، تتمثل في أننا غالبا ما تكون لدينا معلومات هزيلة عن الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة، كما تشكو البلدان من عدم استطاعتها فرض حظر السفر لمجرد إبلاغها بالاسم والصفة، وبدون إعطائها رقم جواز السفر وما إلى ذلك. ونأمل أن تعالج هذه المسألة أيضا في المستقبل.

أنتقل الآن إلى الدرس الخامس الذي تعلمناه، ويتعلق بالآثار غير المقصودة للجزاءات. وكما ذكرت من قبل، كان القصد من الجزاءات التي فرضت على ليبريا أن تكون جزاءات ذكية وألا تنطوي على أي آثار معاكسة بالنسبة لسكان ليبريا. لكن، كما أشرت من قبل، كان للجزاءات أثر نفسي على السكان، والحقيقة المؤسفة أنه في نفس الوقت الذي فرضت فيه الجزاءات على ليبريا، تفاقمت الأوضاع الإنسانية في البلد. ويوضح التقرير الأخير لفريق الخبراء أن الأزمة الإنسانية في ليبريا ليست نتيجة للجزاءات المفروضة. ويؤكد التقرير الأخير لفريق الخبراء ذلك بوضوح شديد. لكن، في الوقت نفسه، يوضح التقرير أيضا أن ليبريا تواجه أزمة إنسانية خطيرة وأن المساعدة الإنسانية لليبريا قد تناقصت. ومن الواضح أنه لا بد من التصدي لهذا الأمر.

وبالطبع، استغلت حكومة ليبريا هذه الأزمة الإنسانية لشن حملة دعائية ناجحة في ليبريا لإقناع سكانها بأن المشاكل الإنسانية التي يواجهونها ترجع إلى الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. شيء واحد يمكن للمجلس أن يفعله بشكل أفضل في العام القادم، ألا وهو مكافحة تلك الحملة الدعائية وإقناع السكان الليبريين بأن مشاكلهم ليست نتيجة للجزاءات المفروضة عليهم.

أما الدرس السادس الذي تعلمناه فيتعلق بتوجيه من التوجيهات التي تلقيناها عندما أنشئت اللجنة، ويرد في الفقرة ١٤ (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، ويقضي بأن تقوم اللجنة ”على وجه السرعة بإصدار ما قد يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرات ٥ إلى ٧ أعلاه“. ولسوء الطالع، وبعد انقضاء سنتين، لم نتمكن من الاتفاق على المبادئ التوجيهية للجنة. ولعل النبأ السار هو أن ذلك لم يعرقل عمل اللجنة. واستطعنا أن ننجز عملنا، رغم غياب المبادئ التوجيهية. إلا أن ذلك الوضع غير مرض تماما، ونرجو أن يُقوّم عما قريب. لكن، كما نعرف جميعا، ثمة المعني بالجزاءات. ونرجو أن يجد هذا الفريق حلا لمشكلة وضع مبادئ توجيهية واضحة.

أما الدرس السابع والأخير فيرتبط بمسألة ذاكرتنا المؤسسية، وتتعلق بالدعم. وعند هذه النقطة، نود أن نشكر الأمانة العامة على الدعم الكبير الذي تقدمه لنا، خاصة فيما يتعلق بلورين ريكارد مارتن، وجيمس سوترلين وآرمي سيبيدا، وأقولها بصراحة، إنه لولا هؤلاء لما تمكنت لجنة الجزاءات من العمل. لقد أدوا مهمة رائعة، وأود أن أشكرهم على ذلك. ولكن، إذ نترك اللجنة، نود أن نحثهم على العمل بمزيد من الجد مع خلفائنا والاستمرار في إسداء المشورة، وأقولها بصراحة، إن عمل لجنة الجزاءات يعتمد على الأمانة العامة إلى حد كبير.

أعطي الكلمة الآن للسفير جاغديش كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد كونجول (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لنفس الأسباب التي ذكرها آنفا السفير كيشور محبوباني. وأرحب بهذه الفرصة لكي أقدم إحاطة إعلامية عن أعمال الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، الذي تشرفت برئاسته على مدى الأشهر العشرة الماضية.

كما يذكر الأعضاء، فقد أنشئ الفريق العامل بعد الجلسة العلنية عن الحالة في أفريقيا، التي عُقدت في كانون الثاني/يناير الماضي، بمشاركة سعادة السيد أمارا إيسي، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الحين - الاتحاد الأفريقي الآن - وعديد من الوفود الوزارية، والتي أدت إلى إصدار مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2002/2. وطالب البيان الرئاسي بأن يولي المجلس اهتماما جادا لإنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في البيان ولتعزيز التنسيق والتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبهذه المناسبة، ففي ذلك الحين كان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشارك لأول مرة في جلسة للمجلس.

بعد ذلك أنشأ مجلس الأمن الفريق العامل في شباط/فبراير وأعطاه الولاية التالية: أولا، رصد تنفيذ التوصيات الواردة في البيان الرئاسي وفي البيانات الرئاسية والقرارات السابقة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ وثانيا، اقتراح توصيات حول تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعامل مع أفريقيا أيضا؛ وثالثا، دراسة القضايا الإقليمية والمشتركة بين الصراعات التي تمس أعمال المجلس والمعنية بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ ورابعا، رفع توصيات إلى مجلس الأمن بتعزيز التعاون بشأن منع نشوب الصراعات وحلها بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات دون الإقليمية أيضا.

إن الاجتماع الأول للفريق العامل، الذي عقد على مستوى السفراء، أتاح الفرصة لتبادل ثري جدا في وجهات النظر وجلسة قوية لشحذ الأفكار، مما أعطى الفريق بالتالي إحساسا عاما بالاتجاه وبالمعايير الواسعة النطاق لأعماله. وجرى الاتفاق على ألا يكرر الفريق العامل أعمال المجلس عند الوفاء بولايته، بل يأتي بقيمة إضافية لتلك الأعمال عن طريق النظر في المسائل التي تهم أفريقيا والتي لا يناقشها المجلس على النحو الكافي.

وأتيحت لي الفرصة أثناء رئاسة سنغافورة للمجلس في أيار/مايو لأن أعرض برنامج عمل الفريق العامل على عموم الأعضاء في إحاطة إعلامية علنية رأسها وزير خارجية سنغافورة. وأكد النقاش الذي جرى بعد العرض موافقة عموم الأعضاء على أهمية الفريق العامل وبرنامج العمل الذي عرضته. وأود هنا أن أعرب عن امتناني للتأييد والتشجيع الواسعي النطاق اللذين لقيهما فريقي العامل من عموم الأعضاء في تلك الجلسة. وأشكر أيضا رئاسة سنغافورة على التقرير البارع الإيجاز الذي عرضته الرئاسة في نهاية الجلسة.

وبعد عدد من الاجتماعات، قدم فريقي العامل مجموعة أولى من التوصيات إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس من هذا العام (انظر S/2002/979، المرفق)، وتناولت التوصيات مجموعة الأصدقاء والتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغينيا - بيساو.

وبإيجاز، بنى الفريق العامل مناقشاته المتعلقة بمجموعة الأصدقاء على معلومات خلفية قدمتها إدارة الشؤون السياسية عن أعمال مجموعة أصدقاء الأمين العام، بالإضافة إلى خبرات الدول الأعضاء التي أنشأت مجموعات مشابهة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي، فقد ناقش الفريق العامل باستفاضة مسألة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، استمع الفريق العامل إلى آراء المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي في نيويورك ووضع عددا من التوصيات. ويسرني أن أذكر أن هناك وعيا عاما ومتزايدا لدى أعضاء المجلس بأنشطة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالصراعات في أفريقيا.

وبالنسبة لغينيا - بيساو، فقد أجرى الفريق العامل تبادلا ثريا للآراء بمشاركة الممثل الدائم لغينيا - بيساو ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكاديمية السلام الدولية والممثل الدائم لغامبيا، الذي رأس مجموعة الأصدقاء المعنية بغينيا - بيساو. وبعد مناقشة احتياجات غينيا - بيساو لبناء السلام في الوقت الحالي والعقبات التي يواجهها ذلك البلد في الوفاء بهذه الاحتياجات، وضع الفريق العامل عددا من التوصيات العملية.

ووضع الفريق العامل في ٩ كانون الأول/ديسمبر مجموعة ثانية من التوصيات تتعلق بتعزيز فعالية الممثلين والممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا (انظر S/2002/1352، المرفق). وبينما كان الفريق يعد هذه التوصيات، تشاور مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمين العام. وأود أن أؤكد هنا أن التوصيات المتعلقة بالممثلين والممثلين الخاصين للأمين العام لا تصور بأي حال من الأحوال أداء الممثلين أو الممثلين الخاصين الحاليين، بل يقصد منها اقتراح سبل ووسائل تعزيز فعاليتهم.

وعقد الفريق العامل جلسات مختصرة عن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا وعن أنشطة شعبة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة بغية تزويد وفود أعضاء المجلس بفهم أفضل لهذه القضايا وهي تؤدي عملها في المجلس. وفضلا عن ذلك، دُعي الفريق الدولي للأزمات لإحاطة أعضاء الفريق العامل بشأن اتحاد نهر مانو قبل حلقة العمل التي نظمتها رئاسة المملكة المتحدة في شهر تموز/يوليه.

وقد كان أكبر إنجاز حققه الفريق العامل تعزيز التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن هناك اعترافا متزايدا بأنه ينبغي لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتعاونا وينسقا أنشطتهما بغية إيجاد حلول دائمة للصراعات. ومن هذا المنطلق دُعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاشتراك في الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير حول الحالة في أفريقيا وفي الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل بعد ذلك.

وبالمثل، دعاني رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفي رئيس الفريق العامل لمجلس الأمن، للمشاركة في احتفال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاق السلام العام لموزامبيق، الذي عُقد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت مؤخرا في البعثة المشتركة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى غينيا - بيساو مع الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعقدنا اجتماعا بناء جدا في غينيا - بيساو ثم عقدنا اجتماعا بعد ذلك في واشنطن مع مؤسسات بريتون وودز، ويرجى أن توضع توصيات مفيدة جدا تساعد غينيا - بيساو. وتصور هذه الأنشطة المشتركة التعاون الوثيق الذي تمكنا من إقامته بين هذين الجهازين الهامين في الأمم المتحدة.

ولما كانت عضوية موريشيوس في المجلس ستنتهي هذا الشهر، وحيث أنه سيجري استعراض للفريق العامل في شباط/فبراير من العام القادم؛ أود، بصفتي الخاصة، أن أدلي ببعض ملاحظات تتعلق بمستقبل الفريق العامل. فنحن نرى أن الطبيعة غير الرسمية للفريق العامل تجعله محفلا مثاليا لمناقشة القضايا المتصلة بأفريقيا، خاصة وأن الفريق يدعو المتكلمين من مختلف المنظمات لشحذ أفكارهم فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية. ورغم أن مجلس الأمن يقضي معظم وقته

في النظر في القضايا الأفريقية، فلا يكاد يكون لديه الوقت الذي يكرسه للمناقشات المتعمقة. والفريق العامل هو الذي يعوض هذا النقص. ونظرا لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وغيرها من المشاكل الملحة التي يجب على المجلس أن يعالجها - بالإضافة إلى عدد من التطورات الإيجابية في أفريقيا - فقد يكون هناك ميل إلى الابتعاد عن التركيز على المشاكل الأفريقية. ولكننا نشعر أن الفريق العامل سيقدم مساعدة كبيرة في إبقاء التركيز على القضايا الأفريقية.

ونعتقد أن الصلة التي قامت بين الفريق العامل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تبقى معتمدة على نفسها. فللتعاون بين المجلسين أهمية جوهرية لاستمرار هذه الصلة. والنهج الذي يتخذه كل من الفريق العامل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إزاء غينيا - بيساو يمكن أن يطبق أيضا على بلدان أخرى كثيرة خارجة من الصراع، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وأنغولا، وحتى ليبريا في مرحلة لاحقة.

والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا شركاء هامون لمجلس الأمن فيما يتعلق بمعالجة الصراعات في أفريقيا. ونؤمن بأن الفريق العامل يمكن أن يكون له أهمية كبيرة في تقوية الشراكة فيما بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. وبالتالي، استقر رأينا على أن هناك ميزة كبيرة في الإبقاء على الفريق العامل وتعزيزه، فيما يتجاوز بكثير ولايته الحالية. ونعتقد أيضا أنه ينبغي مواصلة الحوار الذي بدأ مع الاتحاد الأفريقي بدعوة أمينه العام إلى المشاركة في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس في كانون الثاني/يناير. وما من شك في أننا نأمل في أن يتابع مجلس الأمن الجديد، في العام المقبل، السير على هذا النهج.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الدعم الذي قدموه لي في الفريق العامل. وأود أن أتوجه بشكر خاص إلى إدارة الشؤون السياسية، وإلى الأمين العام المساعد، كالوموه، والسيدة فوغت، وكذلك فريق الأمانة العامة بأكمله، على المساعدة المتواصلة التي قدموها للفريق العامل. وأود أن أخص بالذكر الدعم الذي حظيت به من السفير جيري كور نائب ممثل أيرلندا الدائم، وأشكره على الورقة الشاملة التي قدمها بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والدعم الذي تلقيته من وفد الولايات المتحدة، والسيد ريك ميلز على وجه الخصوص، وعلى مساهمتهما بشأن دور الممثلين الخاصين للأمين العام. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء فريقي. وبالذات السيد كينغري، على دعمهم المتفاني الذي يسر من عمل لجنتي، وعلى التوصيات التي قدمناها بخصوص عمل الفريق العامل. ويحدونا وطيد الأمل في أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في العام المقبل في إمكانية استمرار الفريق العامل، بل وحتى زيادة تعزيزه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسفير فِغَر كريستيان سترومن، رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام.

السيد سترومن (تكلم بالانكليزية): أجرى الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام ما مجموعه ثمانية اجتماعات رسمية في عام ٢٠٠٢، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في ٢٨ آب/أغسطس مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والمعروف عموما بالآلية الجديدة.

ومن خلال مذكرة من رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير من هذا العام (S/2002/56)، اعتمد المجلس ولاية الآلية الجديدة للتعاون مع البلدان المساهمة

بقوات، الذي نُص عليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من ولاية الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام. وكان ذلك تتويجا لعملية استمرت لمدة عام بهدف تعزيز التعاون والتشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

وبعد اعتماد تلك المذكرة، لم يكلَّف الفريق العامل بأية مهام مباشرة من قِبَل المجلس. ونتيجة لذلك، لم تعقد أية اجتماعات قبل نهاية أيار/مايو من هذا العام. وبعد ذلك، اجتمع الفريق العامل لمناقشة ورقتين غير رسميتين مقدمتين من المملكة المتحدة والاتحاد الروسي بشأن كيفية تحسين المشورة العسكرية المقدمة لمجلس الأمن. وقد اعترف أعضاء الفريق بالحاجة إلى النهوض بالمشورة العسكرية التي تقدم لمجلس الأمن، وإلى تحسينها. ومع ذلك، لم نتمكن من التوصل إلى أي اتفاق بشأن التوصيات المطروحة في الورقتين غير الرسميتين.

وفي ضوء حادثين يتعلقان بأطراف فاعلة كانت ترغب في المشاركة في اجتماعات البلدان المساهمة بقوات وفقا للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، طُلب إلى الفريق العامل أن يصوغ نهجا يرمي إلى تجنب مثل هذه الحوادث في المستقبل. وكانت استجابة الفريق العامل المعتمدة في مذكرة الرئيس (S/2002/964) المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس، محاولة لإرساء ممارسة متماسكة وشاملة في هذا الميدان. وهذه المذكرة تشير إلى أنه على الأطراف الفاعلة المذكورة في المرفق الثاني - باء للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والتي ليس لها حق تلقائي في المشاركة في الاجتماعات المذكورة، أن تقدم إلى رئيس المجلس طلبا للمشاركة، وأنه ينبغي للرئيس، بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، أن يوجه دعوة حسبما يقتضيه الحال، ويصدر تعليماته للأمانة العامة وفقا لذلك. والأمر متروك الآن لجميع الأطراف الفاعلة المعنية، لتنفيذ ذلك الإجراء الجديد.

وأنتقل الآن إلى اجتماع ما يطلق عليه الآلية الجديدة للتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، المعقود في ٢٨ آب/أغسطس. وكما يذكر أعضاء المجلس، كان هذا هو الاجتماع الأول الذي عقد في هذا الشكل الجديد. وبصفتي رئيس الفريق العامل، تسرني ملاحظة أن ذلك الاجتماع حظي بتقديم إيجابي بشكل عام سواء من أعضاء المجلس أو البلدان المساهمة بقوات. فقد أشاروا إلى أن الاجتماع حفز على إجراء مناقشة أكثر موضوعية، مقارنة بالاجتماعات التشاورية التي تعقد بموجب القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، وأن الشكل المصغَّر وبند جدول الأعمال المحدد والمعرف بوضوح، أسهما في تبادل مثمر لوجهات النظر فيما بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

والخبرة التي اكتسبناها حتى الآن، توحي بأنه من غير المحتمل أن تزيد مثل هذه الاجتماعات من أعباء المجلس، أو تتدخل في امتيازاته. بل على النقيض من ذلك، فهذا الشكل الجديد، في رأيي، له ميزاته، وينبغي بذل جهود لزيادة تحسينه. لذا، فإنني أشجع توثيق الاتصالات والمشاورات فيما بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، بغية تنظيم اجتماعات أخرى للآلية الجديدة عندما يُرتأى ذلك ملائما. وهذا سيخدم، في المقام الأول، الغرض المهم، وهو تعزيز الشراكة المطلوبة بشدة بين من يصممون ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن ينفذونها.

وقرب نهاية العام، ناقش الفريق العامل بصورة غير رسمية الموضوعات المحتملة التي ينبغي أن تشكل الأساس للاستفاضة فيها في المستقبل، وصولا إلى الهدف العام المتمثل في تحسين الممارسات في إطار جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، أثار الأعضاء مسألة التحديات المتعلقة بالقيادة والسيطرة في عمليات حفظ السلام، والدروس المستفادة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج وإعادة التأهيل. ومع ذلك، تم التأكيد على أنه قبل البدء في أية مناقشة، ينبغي أن تُعرَّف بوضوح التحديات المحددة التي يتعين مواجهتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية الفريق العامل، وكذلك ولايات الهيئات الأخرى ذات الصلة، لتحاشي ازدواجية الجهود. وهذا العمل التحضيري ما زال جاريا حتى الآن، وبالتالي، قد يرغب الفريق العامل في معاودة النظر فيه في ظل رئاسته الجديدة.

إن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام هو هيئة دائمة تابعة لمجلس الأمن ومكلفة بالنظر في كل من الجوانب العامة والجوانب الخاصة بكل بعثة في عمليات حفظ السلام. وبصفتي الرئيس السابق، أرى أن مجلس الأمن قد يستفيد من استمرار حصوله على مدخلات الفريق العامل في هذين المضمارين، كوسيلة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سترومن على إحاطته بشأن عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام.

وبهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١١.